

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية

ورقة عمل مقدمة من جمهورية كوريا

١ - يتسم نزع السلاح بأهمية حيوية بوصفه إحدى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد كان تأثير هذه المعاهدة الاستثنائية فعالاً في الحد من خطر الأسلحة النووية بفضل توافق واسع النطاق، وإن يكن حساساً بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، فإن الثغرة العميقة التي تفصل بين سجلات الدول الحائزة للأسلحة النووية وتوقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدل على صعوبة القول بأن نزع السلاح النووي حقق النجاح المتوقع.

٢ - ولا يعني ذلك التقليل من شأن ما أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية من تقدم حتى الآن على صعيد خفض الترسانات النووية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ رحب بالتقدم الكبير المحرز في إجراءات الحد من الأسلحة النووية في إطار عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ثم جاءت معاهدة موسكو إنجازاً آخر يتجلى فيه الالتزام المستمر للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزاء نزع السلاح النووي.

٣ - بيد أن التقدم المحرز جاء محدوداً، فالعالم لا يزال يحتوي على نحو ٢٧ ٠٠٠ سلاح نووي. ولإحياء الجهود العالمية المبذولة لتحقيق نزع السلاح، ترى جمهورية كوريا أن من الضروري استعادة الثقة وتعزيز روح من التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تعزز التزامها بعدم الانتشار، فإن الدول الحائزة لتلك الأسلحة يجب أن تؤدي دورها عن طريق



إحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح النووي. وينبغي أن يستند الالتزام بعدم الانتشار الذي تعهدت به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية عملية نزع السلاح بنية صادقة. ولذلك، تطلب جمهورية كوريا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ بحسن نية أحكام المادة السادسة من خلال الامتثال للقرار المتعلق "بالمبادئ والأهداف" الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وأن تتخذ الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٤ - وفيما يتعلق بالإعلانات الصادرة مؤخرا عن اثنتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن وضع خطط خاصة بالاستعاضة عن ترسانتهما النووية أو تحديثها، تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات يمكن أن تكون حافزا على انطلاق نمط جديد من سباق التسلح النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لتصنيع أسلحة نووية من شأنها أن تستمر لمدة أطول أو تتفوق على أداء الأسلحة النووية المتوافرة لدى الآخرين برغم انخفاض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية.

٥ - وترى جمهورية كوريا أن القرارات المتعلقة بتحديد طبيعة وخصائص نزع الأسلحة النووية لا يمكن أن تصدر في فراغ، بل يجب أن تُتخذ في سياق بيئة آمنة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن الختم أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد لتعزيز بيئة موثوقة لترع السلاح. وانطلاقا من هذه الحقائق، ترى جمهورية كوريا أن الدول الحائزة للسلاح النووي ينبغي أن تتخذ خطوات عملية لمواصلة الجهود المنتظمة والمتواصلة الرامية إلى زيادة الحد من الأسلحة النووية، إضافة إلى الحد من انتشارها وتقليص وضعها التشغيلي. وفي الوقت ذاته، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على تهميش وتجميع دور الأسلحة النووية في سياق سياساتها الأمنية بما يقلل إلى أدنى حد خطر استخدامها. وإضافة إلى ذلك، تُشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم تقارير منتظمة إلى المجتمع الدولي عن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، بل ويفضل أن تقدمها في كل مرحلة من مراحل الدورة الاستعراضية.

٦ - وإذ تضع جمهورية كوريا في اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يملكان ما يزيد على أكثر من نصف الأسلحة النووية القائمة، فإنها ترحب بأي تقدم ملموس في المحادثات الجارية بين هاتين الدولتين النوويتين الرئيسيتين كمتابعة للمعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي تنتهي مدتها في عام ٢٠٠٩. وتحت جمهورية كوريا هاتين القوتين على تنفيذ التزاماتهما الثنائية بالكامل في إطار معاهدة موسكو

زيادة خفض مخزونات الأسلحة النووية التي يملكها مع ضمان احترام مبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق.

٧ - وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة ركيزتين لا غنى عنهما لتكملة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. وهما في الحقيقة خطوتان هامتان نحو الأمام لأنهما ستحدان من زيادة التوسع في الترسانات النووية من الناحية الكمية والنوعية.

٨ - ويمثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في مرحلة مبكرة مسألة أساسية لإزالة الترسانات النووية في نهاية المطاف إزالة تامة. وتتوافر للمعاهدة من خلال اختبار الحظر إمكانات لكبح انتشار الأسلحة النووية من الناحيتين الرأسية والأفقية. وقد مضى إلى اليوم ١١ عاما منذ إبرام المعاهدة، ومع ذلك، فلا تزال التوقعات قائمة فيما يخص دخولها حيز النفاذ في المستقبل القريب. وفي هذا الخصوص، تطلب جمهورية كوريا بقوة إلى تلك الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول الـ ١٠ المتبقية المدرجة في المرفق الثاني، أن تصدق عليها دون مزيد من التأخير. وينبغي لتلك الدول التي صدقت بالفعل على المعاهدة أن تواصل بناء شبكة للرصد في جميع أنحاء العالم، وأن تشارك في أنشطة التوعية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، مما يشكل إسهاما ببناء في تمكين المعاهدة من السريان في أقرب وقت ممكن.

٩ - أما الخطوة المنطقية المقبلة بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فتتمثل في التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لا من أجل عدم الانتشار النووي فحسب، وإنما أيضا من أجل نزع السلاح النووي. وترى جمهورية كوريا أن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل في مؤتمر لترع السلاح وتولي جمهورية كوريا أولوية عالية لبدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب موعد ممكن.

١٠ - وفي هذا الخصوص، تولى جمهورية كوريا ترحيبها وتأييدها لمشروع الاقتراح الذي قدمه الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح المتعلق بالأعمال الفنية الخاصة بترع السلاح. وتطلب أيضا إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إبداء أقصى قدر من المرونة والروح الخلاقة إزاء اعتماد مشروع القرار الرئاسي بصيغته المقترحة، بحيث يمكن أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الجزء الثاني من دورة هذا العام. وفي غضون ذلك، ونظرا إلى الحاجة الملحة إلى الحد من إنتاج المواد الانشطارية، تحث جمهورية كوريا جميع الدول التي لديها قدرات نووية ولم تقم بذلك بعد أن تعلن بصورة طوعية دون تأخير وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة.

١١ - وفي بداية الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤكد عزمه على تحقيق هدفي المعاهدة، وهما عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وأن يجدد هذا العزم، لأنه يواجه المهمة الملحة المتمثلة في تغيير مجرى ما وقع مؤخرا من الإحباطات واستمرار الجمود في أجهزة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والإرادة السياسية للدول الأطراف هي التي ستحدد ما إذا كان بإمكاننا استغلال هذه الفرصة أم لا. أما جمهورية كوريا، فما زالت ملتزمة من جانبها إزاء الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق هدف جعل العالم منطقة خالية من التهديدات النووية في الحاضر والمستقبل.

١٢ - وتعتقد جمهورية كوريا اعتقادا راسخا أن نظام عدم الانتشار سيكون أكثر فعالية عندما تعالج الأسباب الجذرية للانتشار على النحو المناسب. ومن الدوافع أو المبررات الرئيسية لتطوير قدرات الأسلحة النووية الشعور بانعدام الأمن، سواء أكان حقيقيا أم متصورا. ومن الطبيعي تماما في هذا الخصوص أن يلتزم المجتمع الدولي السبل الكفيلة بالتخفيف من هذه الشواغل الأمنية كي لا يتوافر لبعض الدول، سواء الدول الأطراف أو غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي دافع أو مسوغ لمتابعة برامج الأسلحة النووية.

١٣ - وتدعم جمهورية كوريا مفهوم الضمانات الأمنية السلبية كجزء من الوسائل العملية اللازمة لخفض الشعور بانعدام الأمن. فكما ذكر في مناسبات سابقة وفي محافل دولية أخرى، ترى جمهورية كوريا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم ضمانات أمنية قوية وموثوقة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تفي بأمانة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والضمانات الأخرى.

١٤ - ويمكن أن تكفل الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار في حد ذاته لأنها ستقنع الدول بدرجة أكبر بالعدول عن الحصول على الأسلحة النووية، كما ستهيئ بيئة مواتية لبناء الثقة فيما بين الدول الأطراف. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) وما يتصل بهما من عناصر وردت في الوثيقتين الختاميتين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، سيكون من المستصوب تقديم ضمانات أمنية معززة وغيرها من الحوافز إلى الدول التي تقبل طوعا أن تتعهد بالتزامات إضافية بعدم الانتشار خارج معايير معاهدة عدم الانتشار.

١٥ - وبالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للبيئة السياسية الدولية الحالية واختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، سيكون من الواقعية أكثر اتباع نهج عملي ومتدرج إزاء هذه المسألة.

١٦ - وفي هذا الخصوص، تشدد جمهورية كوريا على القيمة الفريدة للمناطق الحالية من الأسلحة النووية بوصفها وسائل عملية للحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد أصبحت المناطق الحالية من الأسلحة النووية جزءاً أساسياً من الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار من خلال حظر استحداث الأجهزة المتفجرة النووية داخل المنطقة المعنية أو صنعها وتكديسها وحيازتها وامتلاكها والتحكم فيها، فيما تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوقت نفسه على تقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الأطراف المنضمة إلى تلك المناطق. وترى جمهورية كوريا أنه ينبغي زيادة التشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كما تطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدق على البروتوكولات ذات الصلة بما يضمن إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية.